

أزمة 1929م: الأسباب، المظاهر، النتائج

مقدمة:

اعتاد العالم الرأسمالي منذ القرن 19م على مواجهة أزمات دورية، لكن أزمة 1921م كانت أكثرها حدة.

فما هي أسباب أزمة 1929م؟

وأين تجلت مظاهرها؟

وما هي النتائج التي ترتب عنها؟

وكيف تمت مواجهتها؟

١ - تعددت أسباب الأزمة ومظاهرها ومناطق انتشارها:

١ - أسباب ومظاهر الأزمة:

فتحت الحرب العالمية الأولى المجال أمام الصناعة الأمريكية لغزو الأسواق العالمية بعد تراجع القوة الاقتصادية لأوربا، فعرف اقتصادها فترة من الازدهار والرخاء بفعل استفادتها من فعالية التنظيم الصناعي، وارتفاع مردودية الفلاحية وكثرة الاستهلاك بفعل تطور الدخل الفردي، فدخل الاقتصاد الأمريكي سنة 1921م في أزمة دورية بفعل معاناته من نقط ضعف عديدة، كعدم مسيرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج، وانتشار المضاربات بالبورصة، حتى أصبحت أسعار الأسهم لا تساير الزيادة الحقيقة في أرباح الشركات، فانطلقت الأزمة الاقتصادية من بورصة "وول ستريت" بمدينة نيويورك يوم 24 أكتوبر 1929م، بعد طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة، فأصبح العرض أكثر من الطلب، فانهارت قيمة الأسهم، فعجز الرأسماليون عن تسديد ديونهم، فأفلست البنوك وأغلقت عدة مؤسسات صناعية أبوابها، كما عجز الفلاحون عن تسديد قروضهم فاضطروا للهجرة نحو المدن.

٢ - انتشار الأزمة:

اضطررت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب رساميلها المستثمرة بالخارج، وأوقفت إعانتها لبعض الدول، فامتدت الأزمة إلى البلدان الصناعية الأوروبية، وبفعل ارتباطها بالاقتصاد الأوروبي فقد امتدت الأزمة لبلدان المستعمرات، كما مسست باقي دول العالم بفعل نهج سياسة الحماية لحماية الاقتصاد الوطني، ولم يفلت من الأزمة سوى الاتحاد السوفيتي لأنعزالة عن العالم الرأسمالي بإتباعه نظاماً اشتراكياً.

|| - تعددت نتائج الأزمة وختلفت طرق معالجتها:

1 - نتائج الأزمة:

تضررت المؤسسات البنكية وانهار الإنتاج الفلاحي والصناعي بفعل انخفاض الأسعار وتراجع الاستهلاك، فتأزمت المبادلات العالمية، كما انتشر البؤس وتزايد أعداد العاطلين، وتكاثرت الهجرة القروية، وقد أحبت الأزمة الصراعات الاستعمارية، كما أدت إلى وصول أنظمة ديكاتورية لحكم بعض الدول كالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا.

2 - مواجهة الأزمة:

تم التخفيض من قيمة العملة لتشجيع الصادرات، وتم تقليص ساعات العمل مع تجميد الأسعار والرفع من الضرائب وتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي، وتشجيع استهلاك المنتوجات الوطنية، كما نهجت بعض الدول أسلوب التوجيه عن طريق سياستها الجبائية وبتحديد نسب الفائدة، كما اعتمدت أخرى على مستعمراتها وعلى الصناعات العسكرية والمشاريع العمومية الكبرى، وقد تبنى الرئيس الأمريكي روزفلت «الخطوة الجديدة» سنة 1933م لمواجهة الأزمة، حيث تم تنظيم الأبناك ومراقبة المؤسسات المالية ودعم الفلاحين مع إصلاح الصناعة بالتخفيض من المنافسة وتحديد الحد الأدنى للأجور.

خاتمة:

وضعت الأزمة الاقتصادية حدا لازدهار الاقتصاد الرأسمالي الليبيرالي السائد منذ القرن 19م، وأحيت الصراعات الدولية مهددة لحرب عالمية ثانية.